مجلة أنثروبولوجيا P-ISSN: 2437-041X
مجلد: **05** عدد: **09** السنة **2019** E-ISSN:2588-2325

المدينة بوتقة لاكتساب الثقافة الإجرامية.

The city is a crucible for the acquisition of criminal culture[1]

سليمان بوزيدي

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر slimane_bouzidi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/03/31 تاريخ القبول: 2019/05/25 تاريخ النشر: 2019/06/01

الملخص

الجريمة ظاهرة إنسانية اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية و عالمية قبل أن تكون ظاهرة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنّها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد المكتسب لثقافة الإجرام و مجتمع المدينة كوسط ملائم و بوتقة جديدة لارتكاب هذا الجرم،إذ نحاول من خلال هذا المقال الإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بطبيعة العلاقة التي تربط المجرم بالبيئة التي يعيش فيها و تأثير النواحي الإيكولوجية بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي و محاولة تبيان أنّ العنف و الجريمة هما عبارة عن تعبير لواقع يعيشه الأفراد أم ماذا ؟ وماهي سمات و مميزات الإجرام و العنف في المدينة الجزائرية ؟ و كيف يكتسب الفرد للثقافة الإجرامية في المدينة ؟ و ماهي الآثار المترتّبة على التوسع العمراني للمدن الجزائرية على ارتفاع نسبة الإجرام ؟ .

الكلمات المفتاحية: المدينة، الوسط الحضري، الجريمة، ثقافة الإجرام.

Abstract :

Crime is a human, social, moral, political, economic and global phenomenon before it is a legal phenomenon. Based on this concept, we see it as an expression of the balance between the conflict of social values and the various pressures exerted by society. Crime is the result of the conflict between the individual who has acquired the culture of criminality and the society of the city as an appropriate medium and a new crucible for the

1- المؤلف المرسل: سليمان بوزيدي slimane_bouzidi@yahoo.fr

commission of this crime. In this article, we try to answer some questions about the nature of the relationship between the criminal and the environment in which he lives and the impact of ecological aspects on criminal behavior And an attempt to show that violence and crime are an expression of the reality of individuals or what? What are the characteristics and characteristics of criminality and violence in the Algerian city? How does one acquire the criminal culture of the city? And what are the implications of the urban expansion of Algerian cities on the high rate of criminality. ?

Keywords: City, Urban middle, the crime, Culture of criminality.

مقدمة

إن التطور الهائل والسريع الذي مسّ المدينة الجزائرية في السنوات الأخيرة وما رافق ذلك من تغييرات في جميع مناحي الحياة اليومية للأفراد كان له انعكاسات مباشرة على الظاهرة الإجرامية وعلى صقل شخصية المجرم على وجه الخصوص، وممّا لا شك فيه أن المدينة الجزائرية المعاصرة أضحت مركز جذب لجميع الأشخاص الذين يستهويهم النشاط الإجرامي فهي اليوم تعد حاضنة وموطنا مفضلا لأغلب المجرمين طبقا للأرقام التي تقدّمها مراكز البحث المتخصصة في دراسة الظاهرة الإجرامية، فلم يعد خافيا على أحد أن هناك أماكن مختلفة في المدينة تكثر فيها جيوب ترعى المجرمين ،كما أن المجرمين المعتادين على الإجرام يجدون في هذه الأماكن المنقطعة عن النسيج الحضري غايتهم في ارتكاب الجرم من خلال تبادل الخبرات والمعلومات المرتبطة بنشاطهم الإجرامي.

فنحاول من خلال هته المداخلة إبراز طبيعة العلاقة التي تربط المجرم بالبيئة التي يعيش فيها و تأثير النواحي الإيكولوجية بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي . وهل العنف و الجريمة عبارة عن تعبير لواقع يعيشه الأفراد؟ وماهي مميزات الإجرام و العنف في المدينة الجزائرية ؟ و ماهي الآثار المترتّبة على التوسع العمراني للمدن على ارتفاع نسبة الإجرام ؟

- ✓ تحديد الإشكالية:

تؤكد العديد من الشواهد الميدانية على أن المشكلات التي تتخبّط فيها المدن الجزائرية، كان لها تأثيرا واضحا على الحياة اليومية للأفراد ونوعية الحياة بصفة عامة، كما كان لها دور في توفير الظروف المشجعة على بروز وانتشار الانحراف والإجرام في المناطق الحضرية. هو ما يبرز الحاجة لفتح المجال للنقاش العلمي حول الظاهرة الإجرامية بالوسط

الحضري الجزائري بمختلف أبعادها، وهذا بهدف الوصول إلى تشخيص علمي لهذه الظاهرة، يسمح بكشف مختلف العوامل الكامنة وراءها، واقتراح الحلول الناجعة للحد من انتشارها.

وتأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، خصص موضوع هذا الملتقى لمناقشة واقع الجريمة و أساليب مواجهتها في الجزائر، من حيث العوامل والأسباب الدافعة إلى ارتكابها، ومدى تحجمها في المدن، والظروف التي ساعدت في انتشارها من ظروف اجتماعية، اقتصادية، تنظيمية وثقافية، لغرض الوصول لمعرفة مدى تأثيرها على دفع الفرد الجزائري القاطن بالمدينة أو في محيطها السكني إلى ارتكاب الجريمة. ومدى توطن هذه الظواهر الإجرامية من حيث الكم والنوع وكذا الأساليب والوسائل المستعملة في ارتكابها؟.

- أهداف الدراسة :

1. الوقوف على الأسباب و الدوافع من انتشار ظاهرة العنف و الجريمة في المدن الجزائرية.
2. محاولة إبراز العلاقة التي تربط المجرم بالفضاء الذي يتموقع فيه.
3. محاولة معرفة التوزيع النمطي للجريمة بالمدينة الجزائرية.
4. محاولة التعرض بإسهاب للفضاء الذي يحتضن ثقافة الإجرام ويشكل أرضية خصبة لها و طريقة انتشارها في هذا الوسط الحضري .

- ✓ تساؤلات الدراسة

1. ما العلاقة التي تربط المجرم بالجريمة و بالفضاء الذي يعيش فيه ؟.
2. ماهي العوامل والأسباب الدافعة إلى ارتكاب الجريمة، ومدى تحجمها في المدن، والظروف التي ساعدت في انتشارها ؟.
3. هل العنف و الجريمة عبارة عن تعبير عن واقع يعيشه الأفراد في المدن ؟.

- تحديد المفاهيم و المصطلحات:

- المدينة:

كلمة مدينة مشتقة من كلمة تمدّن،يتمدّن،تمدّنا،و مدينة و تعني تحضّر عكس أو ضد القرية أو الريف،فالمدينة هي ظاهرة اجتماعية و هي ليست مجرّد تجمعات من الناس،الشوارع...إلخ فهي عبارة عن مكان دائم للإقامة و يتميّز نسبيا بالكبر و الكثافة ،يسكنها أفراد غير متجانسين و هي عبارة عن مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدّن[1]، ولهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميّز بنمطها الثقافي المتميّز على حد تعبير "*روبرت بارك*".

يعرف LEFEBVRE H [2] المدينة :"بأنّها انعكاس المجتمع في الأرض يغيّر من بنياتها الفوقية Superstructures وقاعدتها الاقتصادية و علاقتها الاجتماعية".أمّا WEBER M يعرف المدينة:" أنها مجموعة مساكن مبنية واحدة جانب الأخرى مشكّلة أحياء".[3]

- تعريف الوسط الحضري:

حظي الوسط الحضري بتراث نظري ضخم،زاد من تنوعه و تعدد التخصصات و الخلفيات كالتاريخ و الجغرافيا والاقتصاد و السياسة و علم الآثار،و إنّ اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري نظرة مغايرة للعلوم الأخرى،و قد نظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنّها شكل متميّز من أشكال المجتمعات المحلية و أنّطريقة الحياة فيها أيضا مميّزة، فعكفوا على دراسة ثقافة الأفراد الفريدة للمدينة[4].

- تعريف الوسط:

في الجغرافيا تعتبر كلمة الوسط مرادفة لكلمة المحيط عند المهتمين بالبيئة، إلا أنّه يمكننا جعل الوسط مقتصرا على عناصر الطبيعة: كالأرض، النباتات، المناخ، الموارد الطبيعية ...فالوسط يتضمن أيضا البناءات الإنسانية: كالصناعة، البنى التحتية والمؤسسات وهكذا نتكلّم عن وسط مدني أو وسط صناعي أو وسط حضري ....فالغالب ما يرتبط استخدام فكرة الوسط بنظرية حتمية في الجغرافيا حيث الوسط الطبيعي هو الذي يفترض به أن يدير الأنشطة الإنسانية إلّا أنّ الفكرة قد امتدت لتطال كل شكل من أشكال المحيط، هكذا بات بإمكاننا التحدث عن "وسط مبدع" كما ادعى ففيليب إيدالوت" في إشارة إلى أنظمة الإنتاج التي يقوم الأداء في مجال الابتكار على وجود التعاون بين الاستثمارات والمؤسسات في الوسط نفسه .أما علم الاجتماع الحضري يعتبر الوسط مرادفا للمحيط الاجتماعي أو وسط يحفز الثقافة، إذ تشير التجارب التي مرّت بها (و.م.أ) و أوروبا إلى أنّ المدن يمكن أن تكون آداة فعّالة في العمليات الاجتماعية إذا توفرّت الإمكانيات المادية و البشرية.[5]

- **الحضري**: هو الذي يستقر بالأمصار والمدن[6]

- مفهوم الوسط الحضري:

لقد اختلف علماء الاجتماع في تعريف الوسط الحضري ولم يتوصّلوا لحد الآن إلى تعريف موحد حيث يربط البعض منهم مفهوم الوسط الحضري بمفهوم التحضّر Urbanizationحيث يعتبر: "عملية تغيّر بنائي ووظيفي عميق.[7]

كما ذهب البعض الآخر إلى ربطه بمفهوم المجتمع الحضري والذي هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع الحضري ويقصد بتحضر المدينة : "تتميز بتكاثر السكان في موقع معين".[8]

يرى "محمد عاطف غيث "أن الوسط الحضري هو المدينة يتميّز بنمط مثالي وعدد سكاني كبير وهو غير متجانس [9].

وتذهب الباحثة "مريم أحمد مصطفى "إلى تعريف الوسط الحضري من خلال تعريفها للمجتمع الجديد وهو "مجتمع له مقوّمات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية و

الاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه،أنشئ من خلال إدارة سياسية مخططة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية وللتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم." [10]

أما في الجزائر فإن المشرع هو الأخر عرّفها انطلاقا من تعريفه للمدن الجديدة باعتبارها:" كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدّة نويات سكنية موجودة في شكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفر إمكانيات التشغيل و الإسكان والتجهيز، ونطلق على منطقة أو نعتبرها وسط حضري إذا زاد عدد سكانها عن 71 ألف نسمة بالإضافة إلى احتوائها على وظائف إدارية وتجارية وصناعية".[11]

و الملاحظ من خلال هذه التعاريف أن الحديث عن الوسط الحضري يحمل في طياته الحديث عن المدينة والتي عرّفت في ضوء عدّة تصورات كالقانوني و الإحصائي أو مقارنتها مع الريف، وعموما يعرفها "حسين عبد الحميد أحمد رشوان بأنها: "مجموعة سكانية كبيرة مستقرة وذات كثافة سكانية مرتفعة، غير متجانسة، تنتشر بها تأثيرات الحياة الحضرية، التي يعتمد أفرادها في رزقهم على الزراعة وإنّما يعملون في الصناعة والتجارة، تمتاز بزيادة التخصص وتقسيم العمل وتعدد الوظائف السياسية و الاجتماعية، وقيام الهيئات والمؤسسات والجمعيات و الإدارات وتوافر درجة عالية من التنظيم".[12]

ويذهب " مايكل جرافت " إلى أن المدينة:" مكان يتجمّع فيه عدد من الناس ويعيشون حياتهم اليومية بكل ما فيها من علاقات تربطهم ببعضهم البعض سواء على الصعيد الخاص أو العام، وتكون هذه المدينة محدودة في مساحتها أو عدد سكانها وقد تتّسع وتزيد" .[13]

ويذهب مصطفى الخشاب في تعريفه للمدينة بأنها:" مجموعة أو وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إلى إدارات ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المنشغلين بالزراعة وتتنوّع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، تمتاز بكثافة وسهولة مواصلتها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها، تتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية .[14]

- **ثقافة الإجرام:**

ثقافة الإجرام :"هي ظاهرة اجتماعية سلبية تعبّر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسّد طبيعة التناقضات في المتغيّرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء"[15]. فالجريمة من الناحية القانونية:" هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس"[16]. وينظر إلى الجريمة من وجهة نظر قانونية على أنها مخالفة للقانون أي الفعل القصدي الهادف إلى الجريمة الذي يخالف به صاحبه

القانون ،ويترتّب على هذه المخالفة عقاب قانوني محدّد وهذا يتّفق مع ما هو متعارف عليه عند أصحاب القانون إذا لا مجال للحديث عن جريمة بدون نص قانوني.[17]

ومن جهة النظر النفسية :"فهي سلوك متعمّد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة".

أما من وجهة النظر الاجتماعية:" فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى أن الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب[18].

أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كايم يعرّف الجريمة:" على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها". ويعتقد سذرلاند:" أن الجريمة سلوك تحرّمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة"، أما العالم وليم بونجيه فيرى:" أن الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكّل وحدة اجتماعية وتضّر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني[19].

أما العالم تارد فيقول عن الجريمة:" أنّها تتكوّن من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصّل في المجتمع عن طريق التقليد والمحاكاة فلهاذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين التقليد والمحاكاة.

عرف العالم كارفو الجريمة على أنها:" عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتّفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس".[20]

- المفهوم الإجرائي للجريمة:

هي كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية يرتكبه الشخص ويكون مخالفاً للأعراف والتقاليد والقيم داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد في المدينة، ويتسبب في تدخل السلطات الرسمية لإيقافه والحد منه، وفي حالة تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي، وباستدعاء البعد القانوني يمكننا القول بأن الجريمة بوجه عام هي كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية، وما يحول هذا السلوك إلى فعل مرفوض اجتماعيا هو النص القانوني الذي يحدد أركان وعناصر الجريمة، والعقوبة المقدرة لها، وبالتالي فهي كل عمل أو امتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية.

1) المجرم ،الوسط الحضري أية علاقة :

إنّ تناولنا لهذا الموضوع له ما يبرره فالعلاقة القوية التي تربط الفضاء بالفرد لا يمكن إنكارها ولا تجاهلها ويظهر ذلك جليا في كافة المجتمعات على اختلافها وتنوّعها، ومصطلح البيئة أو الفضاء المشار إليه في هذا العنوان يقصد به الحيّز المكاني أو الوسط الحضري الذي يعيش فيه الفرد بما يحتويه من أبعاد سواء تعلّق ذلك بالبعد المكاني أو الزماني أو الاجتماعي أو الثقافي أو غيرها من الأبعاد التي تساهم في بناء شخصيته وتشكيلها، وتؤكد الدراسات الاجتماعية:" أنّ الإنسان ابن بيئته" ولا يستطيع بأي شكل من الأشكال أن يكون في منأى عن تأثيراها وإرهاصاتها الدائمة والمستمرّة فلا بد عليه أن يتجاوب و يتكيّف معها، ودرجة تأثير الوسط أو البيئة على سلوك الإنسان يتحدّد بالنظر إلى مجموعة من المعطيات وفي هذا الإطار لوحظ أنّ المجتمعات الصغيرة المعروفة بتماسكها الاجتماعي والتي تحتل عادة رقعة جغرافية ضيّقة نسبيا وتشكل فضاءا متجانسا ومنسجما تكون فيها نسبة الإجرام جدّ منخفضة بينما في المجتمعات كبيرة والمتشعّبة والتي تقطن في المراكز الحضرية الكبرى أو المدن الكبرى تكون نسبة الجريمة جد مرتفعة وتفسير هذا الارتفاع يعود إلى كون هذه المدن تمثل فضاءات غير متجانسة وتسكنها مجموعات بشرية متباينة ثقافيا واجتماعيا مما قد ينتج عنه ضعف الترابط الاجتماعي والتواصل فيما بينها وتراجع عملية التنظيم والرقابة على سلوكيات الأفراد، والمدينة المتشعّبة قد توفر الملاذ الآمن للمجرم هذا لا يختلف كثيرا عن الجرثوم فبمجرد أن يتوفر له (الوسط الملائم) حتى يبدأ في الانتشار لينفث سمومه ويتحول إلى خطر داهم يهدد استقرار الأفراد على حسب تعبير لاكساني Lacassagne ، وعلى نفس النهج يؤيد العالم النفسي والاجتماعي لينتون Linton الأفراد قد تكون لهم انتماءات ثقافية مختلفة بالرغم من أنّهم يشتركون في نفس المكان فالوسط، قد يحمل عدة معاني ومدلولات لها تأثير ظاهر وواضح على طريقة تفكير الأفراد و تصرفاتهم كما أنّ الإنسان بما لديه من معارف وتجارب اكتسبها على مر العصور يعمل دائما على ترتيب الفضاء الذي يعيش فيه بما يتلاءم مع تصوراته واحتياجاته وهذه العملية قد تأخذ أشكالا وأوصافا مختلفة نظرا للتباينات التي تميز المجتمع الإنساني قد تصل إلى حد مخالفة القوانين وبشكل عمدي.[21]

إذن فالفضاء المكاني الذي يعيش فيه الإنسان من شأنه أن يثري حياته سلبا أو إيجابا فبالإضافة إلى كونه حيّزا جغرافيا محدّد المعالم تبدو فيها الحدود المادية ظاهرة للعيان فإن له معاني رمزية أيضا لا يمكن إنكارها، وفي هذا الصدد يعكف الإنسان على التفريق بين الفضاء الخاص به الذي يحرص بجد على الحفاظ عليه وحمايته من أي تهديد وما عاداه فهو لا يدخل ضمن اهتماماته ولا يثير انتباهه وهذا التقسيم يندرج طبعا ضمن الثنائية الأبدية المقدّس والمدنّس، فإذا أصبغ على الفضاء المكاني معنى التقديس فذلك يجعله يمتنع عن إتيان كل سلوك

غير اجتماعي (هذا ينطبق غالبا على البيت الأسري أو الحي الذي ترعرع فيه الفرد) فهو لن يتجرّأ أبدا على المغامرة وخرق هذا الرمز المقدّس، وفي مقابل ذلك فإن أي مكان لا يستجيب لهذه القدسية يصبح موقعا مستباحا والأفراد الذين يصادفهم فيه هم بالنسبة إليه يمثّلون هدفا مشروعا لأعمالهم الإجرامية. .[22]

2) الجريمة في الوسط الحضري قراءة نظرية :

ترتبط الايكولوجية في علم الاجتماع الحضري بمدرسة شيكاغو، لاسيما في مجال الجريمة حيث قام عدد من علماء الاجتماع المهتمين بإيكولوجية المدن وعلى رأسهم روبرت بارك،وإرنست برجس بوضع عدد من النظريات عن التوزيع الجغرافي للناس والخدمات في المدن والوصول إلى العوامل التي ساهمت في تشكيل التركيب الداخلي للمدينة ونموّها معتمدين على مفاهيم مثل السيطرة والإحلال والغزو وغيرها[23] .

وتتناول النظرية الايكولوجية السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغيّر الاجتماعي،حيث يحدث خلال مراحل التغيّر الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية الاجتماعية ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان، ولذا فإنّه يؤثر تأثيرا غير متساوي وغير متكافئ على الناس في الأماكن والأزمنة المختلفة التي يعيشون فيها فهي تتناول العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة من المؤثّرات والضغوط البيئية وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغيّر مستمر وتنشأ عنها ظواهر تتغيّر كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والإيكولوجي كما تحاول هذه النظرية تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكّك الاجتماعي تفسيرا عمرانيا إذ جعلت هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تمرّ بها المدينة في تفسير الجريمة والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة (ظروف التفكك الاجتماعي) التي تنشأ نتيجة عمليات نمو المدن والإجراءات المتّبعة في دراسة الجريمة والجناح من وجهة النظر الإيكولوجية هو توزيع حالات جرائم المدينة أو الأقاليم على الخريطة في فترة زمنية محدّدة للكشف عن الأقسام التي حدث فيها تركّز للحالات والمناطق التي ينذر حدوثها فيها حيث يتّضح التفاوت بين معدل الجريمة في الريف ومعدل الجريمة في الحضر.و في الحقيقة أنّ النواحي الإيكولوجية تؤثر بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي من حيث تعدد الصور الإجرامية ومن حيث نوع الجريمة، فمثلا جرائم العنف تكون نتيجة لحالة انفعالية مؤقتة فيما يؤكد وجودها أو حدوثها في نفس منطقة الإقامة عكس جرائم الممتلكات التي يكون لها نوع من التخطيط فهي تبعد عن مقر إقامة المجرم أو بعيدا عن البيئة التي يوجد فيها، وهناك أيضا عدة عوامل ايكولوجية تؤثر على الجريمة منها حجم المدينة وعامل استخدام الأرض فحجم المدينة يحدد النطاق الذي يمكن للمجرم أن ينتقل فيه ففي المدينة الكبيرة تتعدّد المناطق التي يزاول فيها المجرم نشاطه في حين أن المدينة الصغيرة حيث مناطقها المحدودة والتي لا تعطي للمجرمين فرص كبيرة لتعدد

أنشطتهم كما أن عامل استخدام الأرض يعتبر حاسما في تأثيره على الجريمة، حيث أن تنوّع استخدام الأرض يؤدي بالتالي إلى أن تتغير نوع الجريمة فنمو النشاط التجاري في منطقة معينة يؤدي إلى انتشار جرائم السرقة والنشل والاحتيال والسطو[24].

لقد طور كل من(بارك وبرجس،) Park et Burgess[25] ما يسمى نموذج المنطقة المركزي للمدينة والذي يضمّ خمس مناطق مستخدمين مفاهيم مثل :السيطرة والغزو والإحلال وهي مستعارة عن الايكولوجيا الحيوانية والنباتية، فالمنطقة الأولى وهي منطقة التجارة والتي تتميّز بقلّة السكان وسيطرة المؤسسات التجارية والخدمات الرخيصة والفنادق المتواضعة، والمنطقة التي تليها ومجاورة لها هي ما يسمى منطقة التحوّل وهي المنطقة التي تبدأ المصانع وغيرها في غزوها والسيطرة عليها شيئا فشيئا وبالتالي وأن كانت رخيصة إلا أنّ السّكان لا يفضّلون الإقامة بها إلا الفقراء وخاصة المهاجرين منهم الذين عادة لا يعملون في المصانع القريبة لها، وعندما تتحسّن أمورهم الاقتصادية والمعيشية سوف يغادرونها إلى المنطقة الثالثة وهي منطقة سكن العمال علما أنّه سوف يحل محلهم القديم عمال ومهاجرون جدد في منطقة التحوّل أي المنطقة الثانية، أما المناطق الأخرى الرابعة والخامسة فهي الأغلى ولا يتحمل الإقامة بها إلا الأثرياء.[26]

3) الجريمة في المدينة الجزائرية إلى أين ؟

تعاني معظم المدن الجزائرية من مشكلات سكانية متراكمة، حيث لم تعد قادرة على تلبية حاجات سكانها وتوفير إطار معيشي ملائم لهم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية التخطيط الحضري، وفشله في ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا .

كما أن طبيعة وشكل توسع المدن في الجزائر، لم يشجّع على توفير ظروف سوسيو-ديموغرافية حسنة للأفراد، فأزمة السكن المتفاقمة قد ولّدت مشكلات نفسية واجتماعية نشأت من تكدّس العائلات في غرف منفردة على الأغلب وتفتقر إلى الشروط الصحية، كما أنّ الطريقة المعتمدة في حلّها أثّرت سلبا على تماسك الأسر، حيث أدّت السياسة العمرانية المنتهجة لحل أزمة السكن، إلى ظهور مدن جديدة تفتقر للمساحات الخضراء، والمرافق الضرورية (مساحات تجارية، مواقف للسيارات، مرافق ترفيه....)، وهي تتشكّل من عدد كبير من العمارات المتناثرة والمبعثرة، إذ المتجول فيها يصعب عليه تحديد وسط المدينة، مما خلق ضغطا كبيرا على المدن القديمة التي تم إنشاؤها في العهد الاستعماري، ومثال على ذلك: باب الزوار في الجزائر العاصمة، المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة، حي الصفصاف وسيدي سالم بمدينة عنابة،المدينة الجديدة بوهران،القرابة بمدينة سيدي بلعباس،حي لامارين مدينة سعيدة...

4) تحولات المدينة وانتشار الثقافة الإجرامية :

إن مفهوم المدينة اقترن بمفهوم آخر وهو التحضر والاستقرار الذي بلغه الإنسان فهي تؤشّر إذن على رقيه والتهذيب الذي بلغه في معاملاته مع غيره ، إن هذه الفكرة تبدو لنا جد رومانسية مع أن الواقع ينفي ذلك فالإحصائيات المقدمة من طرف هيئة الأمم المتحدة تبيّن الخطر الذي يتهدّد هذا البناء الإنساني على اعتبار أن المدينة في الوقت الحاضر تأوي ثلثي سكان المعمورة وستصبح في المستقبل القريب مأوى لجميع سكان المعمورة وبحساب بسيط فإنّ هذه الطفرة السكانية سينجم عنها لا محالة تطور في الجريمة والإجرام، ولتدارس العلاقة التي تربط المدينة بالثقافة الإجرامية وانتشارها في النقاط التالية :

أ. العنف والجريمة تعبير عن واقع معاش

يعتقد بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أن العنف والجريمة ما هما إلا محصلة طبيعية لوضع معيشي متدهور يميّز قاطني المدن الكبرى على وجه الخصوص، وتعدّ الأحياء الشعبية وأحياء الضواحي في المدن الكبرى من أهم الفضاءات التي تعرف ارتفاعا مذهلا في نسبة الإجرام وتكون فئتي الشباب ومتوسطي العمر من أهم الفئات التي تمسها ظاهرة الإجرام، ويلاحظ على أن الإجرام المنتشر في هذه الأماكن يأخذ عدّة أشكال لعل أبرزها الإجرام المنظم الممثّل في العصابات التي تقوم بالتسكع والاعتداء على الأشخاص وتهديد الأمن والاستقرار في المدن أو اللجوء إلى الاحتجاجات للتعبير عن مطالب اجتماعية والتي تتعلق في بعض الأحيان كثيرة نحو مصادمات واشتباكات مع أفراد الشرطة تنتهي عادة بأعمال شغب وتخريب للممتلكات العامة والخاصة.[27]

ب. سمات المجرم و نوعية الإجرام والعنف في المدينة.

إن الإجرام الذي يميّز المدن الجزائرية وأصبح يقترن بها هو شكل من أشكال العنف الاجتماعي الذي يرتكبه شباب جانح يرون أنّهم لم يستفيدوا كباقي سكان المدينة من الامتيازات التي تمنحها هذه الأخيرة كالشغل والسكن وغيرها من المطالب المشروعة ، ويسكن هؤلاء الأفراد في أحياء تقع غالبا في أطراف المدينة وتعاني التهميش وعدم الاكتراث من قبل السلطات العمومية فتبرز إلى الوجود تباينات اقتصادية وثقافية واجتماعية ظاهرة بين مختلف الأحياء المكونة للمدينة ومن المظاهر البارزة للعيان في هذه الأحياء نذكر:

- إنّ العنف والإجرام الذي يكون مرجعه الظروف الاجتماعية يتميّز بطابعه الإقليمي أي أنّه يتركز في مناطق معينة داخل المدينة، وهذه المناطق المتعدّدة ضمن النسيج العمراني الواحد تسمى بالجيوب الإجرامية[28] لا يوجد فيها أي تنسيق أو انسجام.

- إن المجرمين الذين يرتكبون الأفعال الإجرامية يحرصون دائما على اختيار بعناية مواقع ارتكاب جرائمهم فإذا كان الغرض المباشر من وراء أفعالهم الإجرامية هو مادي محض فيكون نشاطهم الإجرامي في الأغلب خارج مناطق سكناهم كالشوارع الكبرى والمراكز التجارية، أما إذا كان الغرض من القيام بالنشاط الإجرامي هو الدفاع عن النفس أو تصفية الحسابات فيكون موقع الجريمة في العادة مناطق النفوذ التي يتحصّنون بها.
- إن الإجرام في المدن الكبرى يمكن أن ينظر إليه على أنّه موضوع واحد لكنه يحمل دلالات متعددة نستطيع أن نلخصها فيما يلي:

- إذا نظرنا إليه على أنه يمثل أزمة فإنّه يشكّل دليلا على وجود خلل وظيفي اجتماعي ومؤسساتي في المجتمع.
- إذا نظرنا إليه على أنّه يمثل وسيلة فإن الإجرام هو بمثابة إستراتيجية أو طريقة منظمة تمكن صاحبها من بلوغ أهداف معينة.
- إذا نظرنا إليه على أنّه يجسد قيمة رمزية معينة أو يحوز على اهتمام الأفراد فإنّه بذلك يمثّل مبتغى يتعين على المجتمع إدراجه ضمن قائمة السلوكات التي لا تثير الاستغراب ولا تقابل بالاستنكار والرفض.

ت. الجريمة : سلوك لا حضاري

تعتبر الحياة الحضرية في المدن الجزائرية إطارا يعبّر عن الوعي الحضاري والسلوك القويم الذي يتعيّن على جميع الأفراد سلوكه وتبنّيه وكنتيجة لذلك فإنّ السلوك المتحضّر المرتبط بالعيش داخل المدن يرتكز على تعلم واحترام قواعد السلوك القويم وتجنّب جميع التصرّفات التي تسبّب ضررا أو تعطيلا للحياة العادية فيعزّز ذلك مشاركة الأفراد في الحياة الاجتماعية بإيجابية وأكثر فاعلية، إنّ هذه المبادئ والقواعد تجد مصدرها في القيم التي انصهرت وتكوّنت خلال حياة الإنسان الطويلة واشتركت فيها الكثير من العوامل والظروف المختلفة وهي محفورة ومحفوظة في ذاكرة المجتمع، إنّ هذا الإطار الأمثل للعيش ليس بالضرورة هو السائد في كل ربوع المدينة ومن ضمن هذه السلوكات بل يقابله مجموعة من السلوكات غير المتحضرة التي ينطبق عليها هذا التعريف:

- التصرفات التي لا تعطي أدنى اعتبار للمحيط أو الوسط الحضري الذي يعيش فيه الأفراد كالكتابة على الحائط ورمي القاذورات.
- التصرفات التي تبدأ عادة بتجمعات للأفراد للاحتجاج على أوضاع معينة كالتجمهر الذي يحضره القانون ثم تنتهي بمصادمات مع الشرطة.
- الاعتداء على الممتلكات : les violences contre les biens كتخريب الممتلكات العمومية أو الخاصة والتي تصل أحيانا إلى السرقة و النهب .

- الاعتراض على أعمال المنتسبين لجهاز الدولة وعرقلة أعمالهم ومهامهم وعدم التعاون معهم.
- الاعتداءات الجماعية أو النشاطات الإجرامية المنظمة والتي تهدف إلى توريط أكبر عدد ممكن من الأشخاص.[29]

ث. العوامل المؤدية لانتشار وتزايد ظاهرة العنف والإجرام في المدينة الجزائرية.

إن الخوض في تحليل ظاهرة الإجرام التي تميز المدن الجزائرية يجرّنا إلى دراسة العديد من الحالات الفردية لمجرمين احترفوا الإجرام ومقارنتها فيما بينها حتى نستطيع جمع أكبر قدر من المعلومات وتوظيفها بشكل دقيق لفهم أفضل لهذه الظاهرة، وقد أظهرت الأبحاث العلمية والميدانية على أن تفشي الجريمة بشكل كبير في التجمعات الحديثة يعود سببه إلى تضافر وتداخل عدّة عوامل لعلّ أهمّها الوضع الاقتصادي المتردّي لدى بعض الأفراد فانسداد الأبواب وتقلّص فرص الحصول على عمل مناسب يضاعف المخاطر في انجرار الأفراد وبكل سهولة للقيام بالأعمال الإجرامية ، غير أنّ العامل الاقتصادي لوحده لا يكفي لدفع الفرد للإجرام بل هناك عوامل أخرى تتمثّل في إنكار القيم الاجتماعية والثقافية المتفق عليها في المجتمع واستبدالها بأخرى متعارضة معها مما يفتح المجال واسعا لبروز ثقافة إجرامية فرعية تعطي تفسيرا إيجابيا للجريمة و تشجّع الأفراد على التمرّد على القيم الثقافية والقوانين المنظمة للحياة الاجتماعية .

و من العوامل التي تساهم إلى حد كبير في تزايد النشاطات الإجرامية في المدينة نجد:

- العوامل الأسرية : إن ضعف الرقابة الأسرية على سلوك الأبناء قد يكون له آثار وخيمة على مستقبلهم ويغذي لديهم روح المغامرة دون أن تكون لهم أدنى معرفة بما يقومون به ودون سابق تجربة،كما يدرج بعض المتتبّعين المعاملة السيئة التي يتلقّاها الأبناء من طرف أوليائهم وخاصة في مرحلة الطفولة قد تدفعهم إلى الولوج لسلوك الإجرام .
- العوامل العرضية المؤدية للعنف :إن تورّط الفرد في جريمة ما ولو بغير إرادته وفي ظروف استثنائية قد يشكّل بداية لحياة مليئة بالجنوح والإجرام، ويعرّف هذا النوع من المجرمين أنّه ليست لديهم ميول إجرامية ويمكن إقناعهم بسهولة للإقلاع والتخلّي عن مثل هذه النشاط الإجرامي.
- العوامل الاجتماعية :فمثلا مصاحبة أي شخص لمجموعة من المجرمين ولمدة طويلة قد يزيد من احتمال تأثره بهم ومسايرته لنشاطاتهم هي مسألة وقت فقط ولا غرابة في أن يسلك طريق الإجرام حتى ولو كان مكتفيا ماليا واقتصاديا.

- العوامل البيئية : العيش في حي تسوده الآفات الاجتماعية وتطغى عليه السلوكات الإجرامية هو بمثابة وسط ملائم لجميع الأفراد الذين تظهر لديهم ميول إجرامية لتجريب حظهم في الإجرام.
- الافتقار إلى الثقافة الحضرية (المدنية) : الافتقار إلى مثل هذه الروح من شأنه أن يشجّع المجرمين على تحدي النظام العام ويؤدي إلى تراجع الحس المدني لدى السكان مما ينتج عنه وضعا اجتماعيا عاما مضطربا وجوا من الخوف لدى الأفراد وتفشيا للجريمة بكل أنواعها.
- البيئة السكنية و ظهور الجريمة:

إن أغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملا مساعدا في عملية الإجرام فالمسكن الذي يقطنه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية لأسرة، كما أن المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حداثته وإلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي يلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في المجتمع.[30]

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لأن تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعتها لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقّف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتّضح أن البيئة لها دور كبير على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد وعنها يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات، فالبيئة بمعناها العام هي مدرسة طبيعة لا حدود لها لذلك كان لزاما عليه أن يسعى لأن يكيف نفسه لها.

ويرى جس تايلر أن الجريمة المنظمة والعصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة، وفضلا عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية، فإن المنتمين إليها يعتقدون أن المجتمع ساهم بشكل أو بآخر في جعل أحياؤهم متخلفة وفي كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج مناطق سكناهم.[31]

خاتمة

هناك شبه إجماع بين المختصين في مجال الجريمة بأن الظاهرة الإجرامية تتشكل نتيجة لتضافر عدة عوامل سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالفرد ويتمثل ذلك في الجانب البيولوجي والسيكولوجي، والعوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة الاجتماعية التي تحيط بالفرد كالأسرة و الوسط الحضري وطبيعة المسكن وجماعة الرفاق، بالإضافة إلى البيئة الطبيعية التي تتمثل في العوامل الجغرافية هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تدفع بالفرد إلى اكتساب ثقافة الإجرام و ارتكاب الجريمة، فالبيئة الحضرية و السكنية لهما أيضا أثر واضح في ظهور الجريمة لدى الفرد لأنها تكون مرتبطة بمجموعة من العوامل والمؤثرات المادية والبيئية المحيطة بالفرد من سكنه و محيطه الذي يعيش فيه و يكون له أثره جسماني ونفسي وبالتالي في طريقة اكتسابه لسلوك و ثقافة الإجرام مع الأفراد المحيطين به في المدينة.

الهوامش

1 - أمال لبعل. آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، حالة مدينة بسكرة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص علم الاجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003-2004 ، ص 03.

2- Henri Lefebvre. Le droit à la ville, Edition Anthropos, Paris,1972.

3- Max Weber. La ville, Aubier Montaigne, Pais, 1982.

4- نوال نوار، "أهمية المرافق والخدمات في الوسط الحضري"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، المجلد أ، عدد 48، قسنطينة2، الجزائر ، ديسمبر2017، ص256 .

5- جان فرنسوا دورتيه. معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية مجد للدراسات والنشر والتوزيع، مشروع كلمة، أبو ظبي، 2009، ص ص 117-118 .

6- سميح غنيم. موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي، مكتبة لبنان للنشر، بيروت ،2000، ط 2، ص60 .

7- عبد المنعم شوقي. علم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة للنشر والتوزيع، 1981 ،ط7، ص185 .

8- مسعود كسال. مشكلة الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري: عوامله وآثاره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ، ص16 .

9- محمد عاطف غيث. علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص497.

10- مريم أحمد مصطفى وعبد الله عبد الرحمان. علم اجتماع المجتمعات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص50.

11- نوال نوار ، مرجع سابق، ص256.

12- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص11 .

13- محمد أحمد غنيم. المدينة: دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 151.

14- مصطفى الخشاب: علم الاجتماع الحضري الأنجلو أمريكي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1982، ط2، ص60 .
15- إحسان محمد الحسن. علم الإجرام، (د. ن)، 2001، ص266.
16- عبد الجبار عريم. نظريات علم الإجرام، دار المعارف، بغداد، 1970، ص16.
17- طارق زعرور، "التوزيع النمطي للجريمة في بالأوساط الحضرية في الجزائر"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، عدد 7، جوان 2017، ص192
18- السيد علي الشتا. علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص ص22-23.
19- السيد رمضان. الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص152.
20- عبد الجبار عريم. نظريات علم الإجرام ، مطبعة المعارف، بغداد، 1973، ط7 ،ص84.
21- عبد الصمد عليلي، الجريمة بين المفهوم القانوني و مدلولها في مخيلة الأفراد و ثقافتهم،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الأنتروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص262.
22- عبد الصمد عليلي. نفس المرجع، ص262.
23- ، ناصر حسين القرشي غني. علم الجريمة. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص ص 213-214.
24- السيد عوض. الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية،2001 ، ص ص 106-107.
25- مصطفى زيكيو. "دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد، 4 ،عدد7 ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2018، ص77.
26- عدلي محمود السمري. علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص ص 116-117.
27- عبد الصمد عليلي. مرجع سابق، ص263.
28- نفس المرجع، ص264.
29- نفس المرجع، ص265.
30- محمد هاشم الخطيب و صبيح عبد المنعم. الخدمات الاجتماعية للشباب، مطبعة المعارف، بغداد، 1984، ص59.
31- إحسان محمد الحسن. الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص14.

المراجع العربية

1- أحمد رشوان. حسين عبد الحميد. مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.
2- الخشاب، مصطفى. علم الاجتماع الحضري الأنجلو أمريكي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1982.

3- الخطيب، منذ هاشم و صبيح، عبد المنعم. الخدمات الاجتماعية للشباب، مطبعة المعارف، بغداد، 1984.
4- دورتيه، جان فرنسوا. معجم العلوم الإنسانية، تر: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية مجد للدراسات والنشر والتوزيع، مشروع كلمة للترجمة، أبوظبي، 2009.
5- رمضان، السيد. الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
6- زعرور، طارق. "التوزيع النمطي للجريمة في بالأوساط الحضرية في الجزائر"، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الشلف، عدد 7 ،جوان 2017،.
7- زيكيو، مصطفى. "دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد، 4، عدد7 ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2018.
8- السمري، عدلي محمود. علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2011 .
9- السيد، علي الشتا. علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
10- السيد، عوض. الجريمة في مجتمع متغير،المكتبة المصرية،الإسكندرية، 2001 .
11- عبد المنعم، شوقي. علم الاجتماع الحضري ، مكتبة القاهرة للنشر والتوزيع، 1981 ،ط7.
12- عريم، عبد الجبار. نظريات علم الإجرام ، مطبعة المعارف، بغداد، 1973.
13- عليلي، عبد الصمد. الجريمة بين المفهوم القانوني و مدلولها في مخيلة الأفراد و ثقافتهم، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا،كليةالعلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ و علم الآثار، شعبة الثقافة الشعبية،جامعة تلمسان.
14- غنيم، سميح. موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي، مكتبة لبنان للنشر، بيروت ،2000، ط 2.
15- غنيم، محمد أحمد . المدينة، دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987.
16- غيث، محمد عاطف. علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
17- القرشي غني، ناصر حسين. علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 .
18- كسال، مسعود. مشكلة الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري: عوامله وآثاره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986.

19- لبعل،أمال. آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، حالة دينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2003-2004.

20- محمد، إحسان الحسن. الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

21- محمد، إحسان الحسن. علم الإجرام، (د.ن)، 2001.

22- مصطفى، مريم أحمد وعبد الله، عبد الرحمان. علم اجتماع المجتمعات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 .

23- نوار،نوال. "أهمية المرافق والخدمات في الوسط الحضري"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عبد الحميد مهري، المجلد أ، عدد 48، قسنطينة2، الجزائر ، ديسمبر2017.

المراجع الأجنبية:

24- Lefebvre, Henri. Le droit à la ville, Edition Anthropos, Paris,1972.

25- Weber, Max. La ville, Aubier Montaigne, Pais, 1982.